

قياس وتحليل العلاقة بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦

م.د. خليل اسماعيل عزيز
جامعة تكريت
كلية الادارة والاقتصاد
khalilbazawe@gmail.com

م.د. اسراء عبد فرحان
جامعة واسط
كلية الادارة والاقتصاد

م.د. شيما فاضل محمد
جامعة واسط
كلية الادارة والاقتصاد

الملخص :

الاشكالية التي تم مناقشتها في هذه الورقة البحثية تتمثل في تحليل العلاقة بين سعر صرف الدينار و معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي وللفترة ١٩٩٠-٢٠١٦ وذلك باستخدام الاساليب الكمية الحديثة المستخدمة في القياس الاقتصادي ابتداءً من اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية المتمثلة في اختبار دالة الارتباط الذاتي (ACF) ، واختبار جذر الوحدة بطريقة ديكي فولر الموسعة (ADF) ، واختبار فيليبس - بيرون (PP)، وللبحث عن مدى وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات تم استخدام اختبار التكامل المشترك بطريقة (Juselius-Johansen)، وللكشف عن وجود العلاقة السببية تم استخدام اختبار (Granger)، ومن خلال القياس الاقتصادي توصلت الدراسة وفي جميع اختبارات السكون إلى استقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الاول ، وفي اختبار السببية وجود تاثير متبادل بين المتغيرات في كلا الاتجاهين، وفي اختبار التكامل المشترك لم تكن النتائج محسومة حيث كان اختبار الاثر معنويا في حين لم يكن اختبار الامكان الاعظم معنويا.

Measurement and Analysis of the Relationship Between the Exchange Rate and Inflation Rates in Iraq for the Period 1990-2016

Abstract :

The problem that was discussed in this paper is the analysis of the relationship between the exchange rate of the Iraqi dinar and inflation rates in the Iraqi economy for the period 1990-2016 using the modern quantitative methods used in economic measurement, starting from the stability tests time series of tests of self-correlation function (ACF) , The unit root test (ADF), the Phelps-Peron test (PP), and the search for a long-term equilibrium relationship.

The Juselius-Johansen integration test was used, and to detect the causal relationship, the Granger test was used. Through the Economic measurement In all silence tests, the study reached the stability of the time series after taking the first difference. The causal test revealed a mutual effect between the variables in both directions. In the joint integration test, the results were not determined. The

impact test was significant, This is explained by structural distortions in the Iraqi economy during the study period.

المقدمة: يعد استقرار اسعار صرف العملات المحلية هدفاً اساسياً من اهداف السياسات النقدية في الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك لما لهذا الاستقرار من اثار مرغوبة في الاستثمار وجذب المدخرات والمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وكقاعدة عامة كلما كانت معدلات التضخم في الاقتصاد منخفضة كلما رافقها تحسن القوة الشرائية للعملة مقارنة بالعملات الاخرى وازداد سعر صرفها وكلما كانت معدلات التضخم مرتفعة كانت مترافقة مع تراجع قيمة العملة المحلية مقارنة بعملات الشركاء التجاريين. وتتمحور اهمية البحث حول البحث عن آلية لكشف تأثير تقلبات اسعار صرف الدينار العراقي في معدلات التضخم باستخدام اختبار التكامل المشترك باعتبار ان التضخم يمثل المتغير التابع الذي يفسره المتغير المستقل سعر الصرف، ولذلك يسعى البحث للكشف عن نوع العلاقة التوازنية، وما هو اتجاه السببية، على اعتبار ان سياسات سعر الصرف وعلاقتها بارتفاع معدلات التضخم واحدة من القضايا المثيرة للجدل في الفكر الاقتصادي.

مشكلة البحث: تتمثل مشكلة البحث بوجود اختلافات كبيرة في طبيعة سياسات اسعار الصرف بين الدول هذا سينعكس في تباين واختلاف اساليب تحليل التقلبات في اسعار الصرف ومدى تأثيرها في معدلات التضخم.

هدف البحث: تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس وتحليل اثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦ بالاعتماد على اطار نظري مدعوم بتحليل كمي لهذا التأثير يمكن من خلاله التوصل إلى توصيات قد تكون مفيدة في رسم السياسة النقدية مستقبلاً.

فرضية البحث: تتاثر معدلات التضخم في العراق بالتقلبات في اسعار صرف الدينار العراقي فضلاً عن وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين.

اولاً: السياسة النقدية وسعر الصرف: تتدخل السلطات النقدية لإحداث تغييرات في سعر صرف عملتها لغرض منع آثار سلبية، او لإحداث تغييرات ايجابية في الاقتصاد الوطني، ولذلك قد ينحرف سعر الصرف الرسمي عن سعره الحقيقي بسبب هذه التدخلات، وظهرت هذه الفجوة بين سعر صرف الدينار العراقي الثابت وسعره الرسمي في مطلع الثمانينات من القرن المنصرم مع بداية ظهور العجز في ميزان المدفوعات، والانخفاض الحاد في صادرات العراق النفطية، واستنفاد احتياطات البنك المركزي من العملات الاجنبية، وتمويل عجز الموازنة المتزايد بواسطة الاقتراض الخارجي، او الاقتراض من الجهاز المصرفي في الداخل مما نجم عن ذلك تراكم في الديون، وزيادة كبيرة في التدفق النقدي تفوق ما معروض من السلع والخدمات مما ولد زيادات كبيرة في الاسعار انعكست في تدهور قيمة الدينار العراقي، وتزايد الفجوة بين سعر صرفه الثابت والحقيقي وخاصة في الربع الاخير من عقد الثمانينات بسبب الاستمرار في الاختلال

الهيكلية في الاقتصاد من جهة، واجراءات تحرير الدينار العراقي للمحافظة على سعر صرفه من جهة ثانية مما ادى إلى زيادة الطلب على الدولار خارج نطاق الجهاز المصرفي مقابل عجز البنك المركزي عن دعم قيمة الدينار العراقي نتيجة استنفاد احتياطياته من العملات الاجنبية، مما ادى إلى خلق سوق نشطة وموازية للدينار العراقي اصبح السعر فيها (3) دينار لكل دولار بينما سعره المدار بقي عند مستوى (3.2) دولار لكل دينار (بريهي ، بلا ، ص ٢) .

١- اتجاهات سعر الصرف للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٣

على الرغم من محاولة السلطات ايقاف تدهور قيمة الدينار العراقي عن طريق تخصيص مبالغ بالعملة الاجنبية وبيعها للمسافرين بعد اطلاق السفر في بداية عام 1989م وبسعر (3) دينار لكل دولار الا ان هذا الاجراء لم يكتب له النجاح بسبب تدني حجم التخصيصات مقارنة بضخامة الطلب عليها (عاصم ، ٢٠١٤ ، ١٧٣)، ولقد ادى الواقع الذي خلفه الحصار الاقتصادي بعد 1990م إلى ضمور في سياسة الصرف الثابت (المدار) في النظام النقدي القائم ليحل محله نظام مرن للصرف تولت فيه السوق الموازية بدور الوسيط الناقل والسريع للمؤثرات السعرية الدولية إلى الاقتصاد العراقي وعلى نحو يتناسب وشدة استجابة الاقتصاد العراقي للقوى والمؤثرات الخارجية (صالح ، ٢٠٠٠ ، ص ٢١١) . ومع استمرار الحكومة في تطبيق نظام الصرف الثابت مع وجود تعدد في مستويات الصرف المعمول بها من قبل اجهزة الدولة المختلفة مثل سعر الصرف الرسمي والذي يعادل ما بين (3.2) دولار لكل دينار عراقي، وسعر الصرف التحويلي والذي يعادل (100) دينار عراقي لكل دولار واحد، وسعر الصرف الخاص بتشجيع الصادرات والذي فيه كل دولار يعادل دينار عراقي واحد، بينما كان سعر الصرف لشراء الدولار من الدوائر الحكومية يعادل (450) دينار عراقي لكل دولار واحد وسعر صرف الموازنة العامة للدولة هو (1500) دينار عراقي لكل دولار واحد (عبد النبي، بلا، ص ٥) . ويبين جدول (١) والذي يبين معدلات انخفاض النمو في سعر صرف الدينار العراقي امام الدولار الامريكي وللمدة من (1990-٢٠٠٣م) ويلاحظ الاتجاه التنازلي لسعر صرف الدينار العراقي منذ عام ١٩٩٠م وبوتيرة متزايدة ، ومع حلول عام (1994-1995م) وكنتيجة منطقية لتراكم اثار الحصار الاقتصادي وتداعيات الحروب، والاستمرار بانتهاج سياسة النقد الرخيص المتبعة من الحكومة ، وما ساد من توقعات تشاؤمية لدى الجمهور ، والاتجاه نحو احلال الدولار محل الدينار في تسوية المعاملات الجارية شهدت نسبة النمو لانخفاض سعر صرف الدينار العراقي قفزات كبيرة فبعد ان كانت (33.3 %) لسنة ١٩٩٠م اصبحت (516.2 %) لسنة 1995م، ومع توقيع العراق لاتفاقية النفط مقابل الغذاء والسماح له بتصدير جزء من انتاجه النفطي شهد العام 1996م تحسناً ملحوظاً في سعر صرف الدينار العراقي لينخفض معدل نمو سعر الصرف للدينار العراقي بمقدار (30.1%)، ولكن مع قصور الاجراءات الحكومية المتخذة لمعالجة الاوضاع الاقتصادية المنهارة لم يتم الافادة من التحسن في سعر صرف الدينار العراقي مما عمق من فقدان الثقة بالدينار العراقي، والذي انعكس على

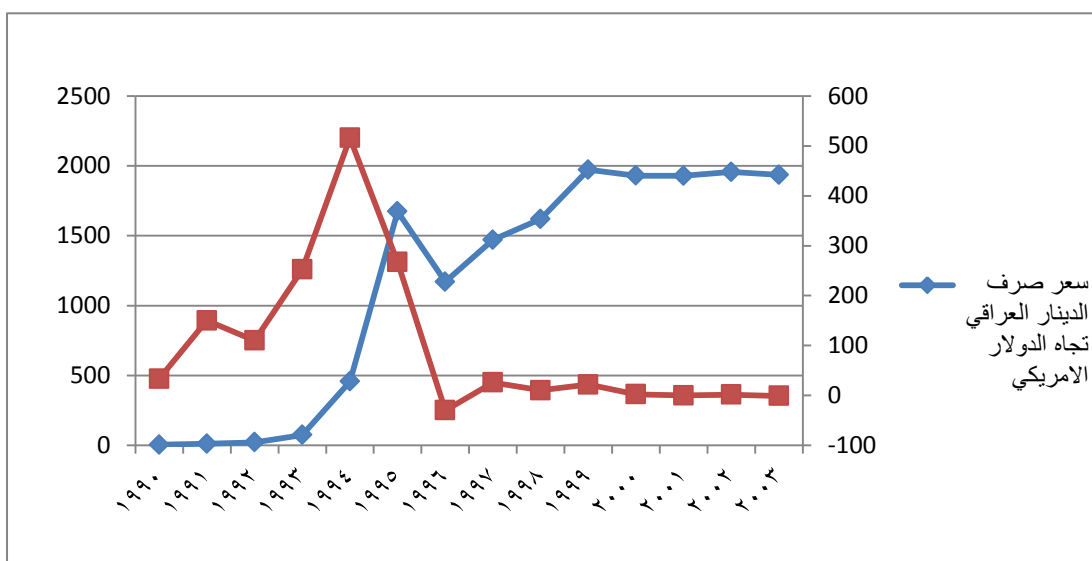
تدهور سعر صرف الدينار العراقي مجددا حيث ارتفع معدل النمو السنوي لأسعار صرف الدينار العراقي اثناء المدة (1999-1997م).

جدول رقم (١) معدل سعر صرف الدينار العراقي تجاه الدولار الامريكي للمدة 1990-2003م

المدة	سعر صرف الدينار العراقي	نسبة النمو السنوي لاسعار الصرف
1990	4	33.3
1991	10	150
1992	21	110
1993	74	252.4
1994	456	516.2
1995	1674	267.1
1996	1170	٣٠.١-
1997	1471	25.7
1998	1620	10.1
1999	1972	21.7
2000	1930	2.1
2001	1929	٠.٠٥-
2002	1957	1.5
2003	1936	١.١-

البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، المجموعة الاحصائية للبنك المركزي ، عدد خاص ، 2003 م . والنشرة السنوية ، ٢٠٠٣م
 وظهر تحسناً بسيطاً في سعر صرف الدينار العراقي اثناء العامين 2001 و 2002م والذي يمكن ان يعود إلى التحسن الذي شهده ميزان المدفوعات في هذه المدة، ومع حلول عام 2003م تدهور سعر صرف الدينار مجددا ليبلغ (2354) دينار لكل دولار بسبب الحرب والافق المجهول امام التوقعات ، وبعد انتهاء الحرب انخفض سعر صرف الدينار في شهر كانون الاول إلى (1772) دينار نتيجة منطقية لاستبدال العملة ، وتنظيم سوق مزاد العملة من السلطة النقدية في البلد .

شكل (١) تطور سعر صرف الدينار العراقي ١٩٩٠-٢٠٠٣



المصدر : تم اعداده بالاعتماد على بيانات الجدول (١)

وعليه وفقا لآلية انتقال أثر السياسة النقدية إلى الاقتصاد الحقيقي في الاقتصادات السوية والتي لا تعاني من التشوهات البنوية عند انخفاض سعر الصرف للعملة الوطنية يمثل فرصة حقيقية لتعويض المستوردات بالمنتجات المحلية ، والانفتاح نحو المزيد من الصادرات، ولم يتحقق ذلك في الاقتصاد العراقي على الرغم من الانخفاض في سعر صرف الدينار العراقي ويعود السبب في ذلك إلى ظروف الحصار الاقتصادي وما شابه من تخبط في سياسة العرض الرخيص للعملة ، والى الشحة المتناهية في العملة الاجنبية بسبب توقف صادرات النفط العراقية واستنزاف احتياطات العملة الاجنبية وتجميد ارصدة العراق الخارجية . ويمكن ان نخلص مما تقدم ان السلطة النقدية ممثلة بالبنك المركزي في العراق كانت تقوم بدور المتفرج على اتجاهات اسعار الصرف اكثر من ان يكون لها دور في العمل على تحقيق الاستقرار في الاتجاهات السعرية بسبب عدم تمتعها باستقلالية اتخاذ القرار من جهة وتابعيتها للسلطة المالية من جهة اخرى .

٢- اتجاهات سعر الصرف بعد عام ٢٠٠٣ : في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق و صدور قانون البنك المركزي 56 لسنة 2004م ، اصبحت اسعار الصرف الثابتة والمتعددة لا تتسجم مع التوجهات الجديدة للسلطة النقدية في بناء اقتصاد مستقر، لذلك اتجه صناع السياسة النقدية إلى اعتماد نظام سعر الصرف المعموم المدار والذي تحدده قوى العرض والطلب في السوق، ولكن تحت رقابة و اشراف البنك المركزي لما يمكن ان تشكله التغيرات في مستوى سعر الصرف من تداعيات على النشاط الاقتصادي لبلد يعاني اقتصاده اصلاً من التشوهات البنوية ، ولتعزيز دور سعر الصرف المعموم افتتح البنك المركزي نافذة

لبيع وشراء الدولار الأمريكي لتنظيم عرض النقد والطلب عليه واصبح مزاد العملة الاجنبية عبارة عن سوق يلتقي فيها الطلب على هذه العملة بالعرض (الشبيبي، ٢٠١٣: ٢)، ويمثل هذا المزاد المجال المناسب لنقل اشارة سعر الصرف لتوقعات الجمهور التضخمية وتقوم الحكومة بتمويل ما يقارب (70%) من نفقاتها عن طريق استبدال عائدات النفط المصدر بالدولار مع ما ينتجه البنك المركزي من الدينار، وان ما يتحصل عليه البنك المركزي من عملة اجنبية لقاء هذه المبادلة يكون التراكم الاحتياطي الاجنبي لدى البنك المركزي العراقي (صالح ، ٢٠١١ : ١١) . ونجحت السلطة النقدية ومن خلال مزاد العملة في حل مشكلة تعدد اسعار الصرف التي كانت سائدة، وتوحيد معدل صرف الدينار العراقي، وتوفير العملة الاجنبية بما يضمن اشباع حاجة القطاع الخاص لتمويل كافة استيراداته، ويعتبر مزاد العملة الاداة الاولى التي تم استعمالها ولا زال من البنك المركزي منذ 2003/10/4 بهدف السيطرة على الكتلة النقدية، وتنظيم حجم السيولة العامة من خلال السيطرة على القاعدة النقدية(الشبيبي ، ٢٠٠٧ ، : ٢٨) . وهذا يعني ان عمليات مزاد العملة تعد اداة لتحقيق التوازن بين ما معروض من الدينار العراقي وما معروض من الدولار الأمريكي الامر الذي ساعد على ضبط مناسيب السيولة من العملة المحلية وضبط سعر الصرف عند المستوى الذي تفضله السياسة النقدية وتعتمده مثبتا اسميا (Nominal anchor)، او هدفا وسيطا (Intermediately Target) للسياسة النقدية من اجل تحقيق هدفها النهائي المتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار والحد من الضغوط التضخمية(داغر، ٢٠١٤ : ٨). وعند متابعة اتجاهات سعر صرف الدينار العراقي وللمدة (2004 - 2014م) يلاحظ وجود تحسن ملموس في قيمة الدينار العراقي بعد البدء بعمليات مزاد العملة كما في الجدول رقم (٢)، فقد بلغ سعر صرف الدينار العراقي عام 2004م (1453 دينار لكل دولار) بعد ان كان قبل البدء بعمليات مزاد العملة في عام 2003م (1936 دينار لكل دولار)، وشهد العام 2005م تدهوراً طفيفاً لسعر الصرف عندما بلغ (1469 دينار لكل دولار) ويمكن ان يعزى ذلك الانخفاض إلى الاوضاع الامنية غير الساكنة في حينها، فقد شهدت المدة 2006 - 2008م تحسناً في سعر الصرف وفي كلا السوقين (سوق مزاد العملة ، والسوق الموازي) وبوتيرة متصاعدة ، بينما تميزت المدة المحصورة ما بين 2009 - 2014م باستقرار ملحوظ في سعر صرف الدينار العراقي، وعليه بات الفرق بين سعر صرف المزاد، وسعر الصرف الموازي طفيفاً اثناء المدة 2004 - 2014 .

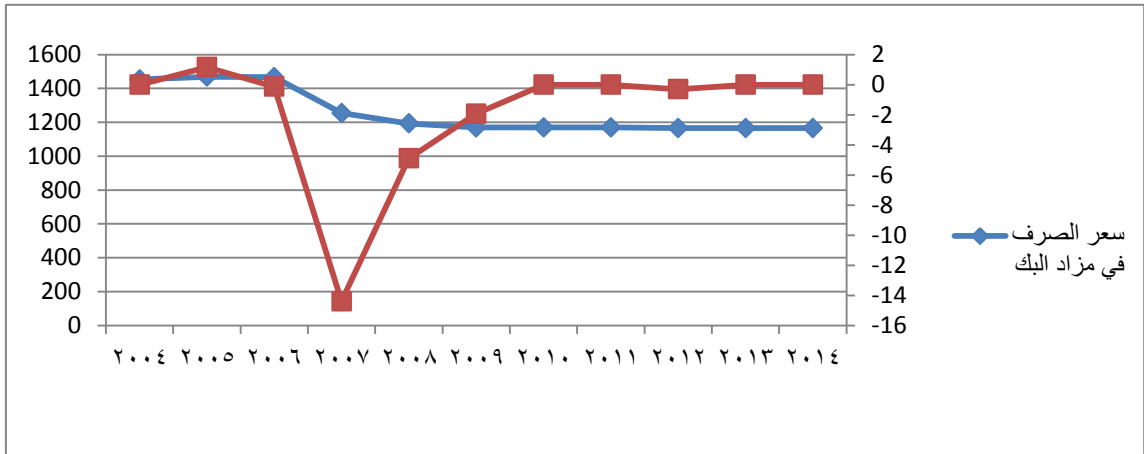
جدول (٢) تطور سعر الصرف للدينار العراقي في مزاد البنك المركزي والسوق الموازي للمدة (2004-٢٠١٤م)

السنوات	سعر الصرف في مزاد البنك	معدل نمو سعر صرف المزاد	سعر الصرف في السوق الموازي	معدل نمو سعر الصرف الموازي
2004	1453	-	1453	-
2005	1469	1.17	1472	1.3
2006	1467	-0.13	1475	0.2
2007	1255	-14.4	1267	-14.1

-5.0	1203	-4.9	1193	2008
-1.7	1182	-1.93	1170	2009
0.3	1186	0	1170	2010
0.8	1196	0	1170	2011
3.09	1233	-0.3	1166	2012
-0.08	1232	0	1166	2013
-1.46	1214	0	1166	2014
3.13	1280	0	1166	2015
0	١٢٨٠	0	1166	2016

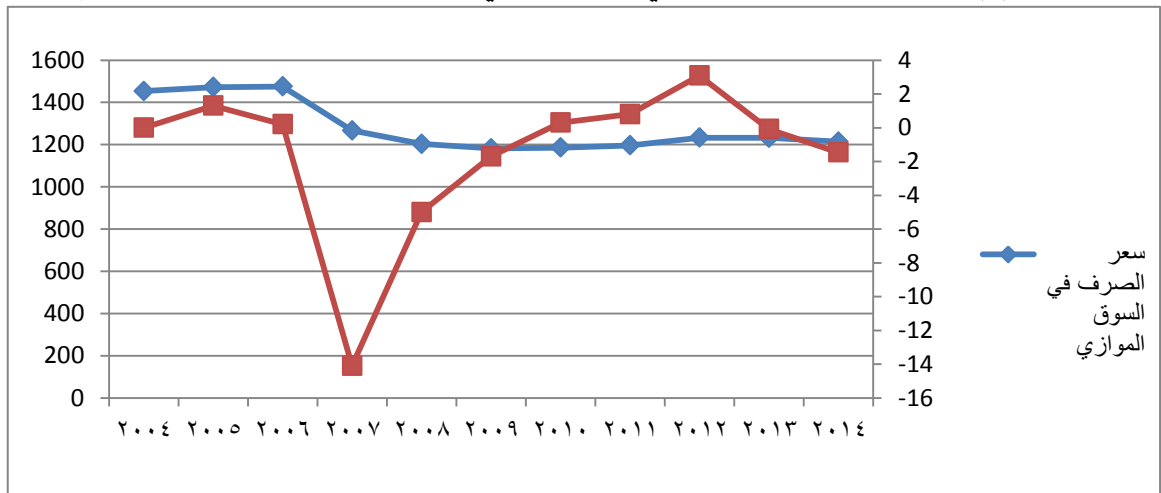
المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات السنوية (2004-2014م)

شكل (٢) تطور سعر صرف في مزاد البنك ومعدل نموه ٢٠٠٤-٢٠١٤م



المصدر: تم اعداده بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (٢)

شكل (٣) تطور سعر صرف الدينار العراقي ومعدل نموه في السوق الموازي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٤م



المصدر : تم اعداده بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

غير ان هذه الايجابيات التي تحققت من خلال استخدام اسلوب مزاد العملة طيلة المدة السابقة لا تعني عدم وجود شكوك تحوم حول الية عمل مزاد العملة وتكرست هذه الشكوك اثناء المدة السابقة من عمر المزاد وتفاقت مع الانخفاض في اسعار النفط عام ٢٠١٥ وما رافق ذلك من انخفاض في مقدرة الحكومة على تلبية توفير العملة الاجنبية بنفس الكميات السابقة مما قيد من استقلالية البنك المركزي بعد تحديد مبلغ مبيعات المزاد بمقدار (٧٥) مليون دولار يومياً بموجب قانون الموازنة العامة ٢٠١٥، واصبح مزاد العملة في الجانب الاخر من عمله يشكل عبء على الاقتصاد بعد بروز شبهات فساد وشكوك كثيرة طالت العديد من الجهات المشتريّة للدولار من جهات مصرفية وشركات ، وعجز البنك المركزي عن ايجاد الية واضحة تفصل بين الاحتياجات الحقيقية للسوق وما تتطلبه من عملة اجنبية وبين ما يتسرب من هذه العملة إلى الخارج بدون مقابل من الاستيرادات وهو ما يعرف بالتهريب او غسيل الاموال (لعبيي ، ٢٠١٥ : ٣) . ومن المفيد الاشارة إلى انه ومع حلول شهر ايار من عام 2015م ارتفع معدل الفجوة ما بين سعر الصرف الرسمي في مزاد البنك وسعر الصرف الموازي إلى (12 %) بعد ان كان لا يتجاوز (5 %) في شهر كانون الثاني للعام نفسه (جورج ، ٢٠١٢ : ١٦) ، فعند اقرار قانون الموازنة ، وتحديد سقف مبيعات البنك المركزي ستطلق اشارة قوية للمتعاملين في السوق عن تخلي السياستين النقدية والمالية عن المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي، مما يزيد من طلبهم على الدولار بهدف التحوط، ومن العوامل الاخرى التي أسهمت في ازدياد الفجوة الانخفاض في الاحتياطات من العملات الاجنبية نتيجة لانخفاض اسعار النفط ، واستمرار التدهور في الاوضاع الامنية (ميرزا ، ٢٠١٥ ، ٢)

ويلاحظ حدوث ارتفاع كبير في اسعار صرف الدولار مقابل الدينار العراقي عام ٢٠١٦ اذ وصل السعر إلى ١٢٨٠ دينار عراقي لكل دولار واحد على الرغم من قيام البنك المركزي بتغطية كافة طلبات الشراء بمزاده اليومي حيث باع البنك المركزي مثلاً في شهر كانون الثاني اكثر من ايرادات النفط بمبلغ مليار وثلاثمائة واثنان وستون مليون دولار حسب بيانات وزارة النفط وهذا يمثل في حقيقته سحب من الاحتياطي الاجنبي ، ومع ذلك انخفض سعر صرف الدينار العراقي ويمكن تفسير ذلك ان منافذ بيع الدولار (الصيرفة) تقوم بشراء الدولار من البنك المركزي وبيعه لمن تشاء دون ان تخضع لأي رقابة او سيطرة ولان المعروض يغطي جميع الطلبات ومع وجود منافذ متاحة لخروج العملات سيزداد معها تدفق الدولار نحو الخارج (خضير ، ٢٠١٦ : ٢) . ان التحكم باتجاهات سعر الصرف يتطلب من السياسة النقدية القيام بعمليات بيع وشراء العملات الاجنبية في السوق المحلية من اجل تحقيق التوازن ما بين المعروض النقدي الاجنبي والطلب عليه وفي ضوء سعر الصرف المستهدف ، وبموجب هذه العمليات سيتحدد حجم الاحتياطي من العملات الاجنبية اثناء السنة ، ولان الاقتصاد العراقي اقتصاد مفتوح يتدفق منه واليه النقد الاجنبي دون قيود ، فان التركيز على اهمية استقرار سعر الصرف يمكن ان يكون له تأثير على الية عمل الاقتصاد العراقي فتتوسع القاعدة النقدية عندما تقوم وزارة المالية باستبدال ما تحصلت عليه من نقد اجنبي

من الصادرات النفطية بعملة محلية مع البنك المركزي، وان التوسع في العرض النقدي الناجم عن تمويل الانفاق العام للحكومة من شأنه ان يؤدي إلى انحسار الاساس النقدي، وكذلك ان عمليات بيع وشراء النقد الاجنبي ستخلق حالة من عدم الاستقرار في المعروض النقدي، مما ينعكس على معدل الفائدة، وعليه فان السلطة النقدية ستكون بحاجة لتسخير ادوات اخرى مثل عمليات السوق المفتوحة للسيطرة على المعروض النقدي ومعدلات الفائدة ، وفي حقيقة الامر ان دور البنك المركزي العراقي في التأثير عند التدخل في سوق الصرف يقتصر على جانب العرض للعملة الاجنبية، اي انه هو الجهة الوحيدة التي تتولى مهمة العرض للعملة الاجنبية مع غياب دور القطاع الخاص، ولذلك فان البنك المركزي العراقي يمثل القناة التي من خلالها يتم تحويل النقد الاجنبي المتحصل من الصادرات النفطية إلى القطاع الخاص وعند مستوى سعر الصرف المعتمد . ومما تقدم فان المشكلة لا تنحصر في مزاد العملة فقط بل المشكلة في حقيقتها تتعلق بتطوير الاقتصاد العراقي حيث يتطلب تطوير الاقتصاد توفير بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية وكيفية الاستفادة من هذه البيئة التي تعتمد على كفاءة الاقتصاد الحقيقي وقابليته على تطوير الصادرات غير النفطية، وبما ان الاقتصاد الحقيقي في العراق يعاني من تدني انتاجيته بشكل كبير جداً فإن هذا كان سبباً مهماً في توجه القطاع الخاص نحو استيراد كل شيء تقريباً من الخارج حيث يمارس حجم الاحتياطي الكبير دوراً أساسياً في تمويل الاستيراد وسد الفجوة في ميزان المدفوعات عن طريق مزاد العملة .

ثانياً : السياسة النقدية ومعدل التضخم : في ظل الحصار الاقتصادي وهيمنة مالية كاملة على السياسة النقدية واستخدامها أداة لتمويل عجز الموازنة ظهرت كتلة نقدية كبيرة في السوق تفوق معدلات نموها معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي مما خلق فائضاً كبيراً في الطلب على السلع والخدمات أدى هذا الفائض إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار إلى مستويات لم يشهد مثلها الاقتصاد العراقي سابقاً، حيث بلغ النمو السنوي المركب للارقام القياسية لأسعار المستهلك التي تعد مؤشراً للتغير الحاصل في المستوى العام للأسعار (١٢٩.٤%) للمدة ١٩٩١-١٩٩٥ (الخرجي ، ١٩٩٦ : ١٠).

١- اتجاهات معدل التضخم للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٣: شهدت المدة 1990-2003 من تاريخ العراق واقعاً جديداً وغير مألوف تمثل بفرض العقوبات الدولية والحصار الاقتصادي والتجاري في اب 1990م، وادت هذه العقوبات إلى حدوث انخفاض كبير وحاد في الايرادات المالية والتي أثرت بدورها وبشكل كبير على الانفاق العام، وبالتالي فان الانخفاض في الايرادات ترتب عليه انخفاض حاد في الاستهلاك بشقيه العام والخاص، وانخفاض في الاستثمار العام والخاص، وانخفاض في الانتاج والاستيراد وعلى زيادة كبيرة في البطالة(الورد، ٢٠٠٦ : ٣٢) ولقد تسببت هذه العوامل إلى جانب الاعباء الكبيرة للحرب إلى استفحال ظاهرة العجز المالي ولجوء الحكومة لتمويل ذلك العجز عن طريق الاقتراض من البنك المركزي وهو تمويل تضخمي ادى إلى زيادة كبيرة في عرض النقود دون ان تقابلها زيادة موازية لها في الانتاج وكان من نتائج ذلك تدهور في سعر صرف الدينار العراقي وارتفاع في معدلات التضخم حيث مارست السياسة المالية

التوسعية متمثلة بالإففاق الحكومي الكبير والممول بواسطة اصدار نقدي واسع تقابله إيرادات سيادية محدودة جداً، وسياسة نقدية تابعة وميسرة لكل امكانات التمويل بالعجز لعبت دوراً هاماً في استئصال ظاهرة التضخم (الربيعي ، ٢٠١٠ ، : ١٦). ويسلط الجدول (٣) الضوء على بعض المؤشرات الاقتصادية التي تفسر الارتفاع الكبير في حجم التضخم للمدة 1990-2003 التي شهدت فرض العقوبات الاقتصادية مع التوقف الكامل للصادرات النفطية، وتجميد الارصدة العراقية لدى المصارف الاجنبية مما ادى إلى انخفاض كبير في الإيرادات المالية والذي انعكس في زيادة نسب العجز في الموازنة العامة ولجوء الدولة إلى اسلوب النقد الرخيص في التمويل والذي فاقم من معدلات التضخم حيث كانت معدلات نمو عرض النقد بالمعنى الضيق تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة خاصة اثناء المدة 1991-1995م والذي انعكس في ارتفاع معدلات الفائدة إلى معدلات قياسية، بينما كان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي عام 1996-1997 اكبر من معدل نمو عرض النقد نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم وحصول العراق على بعض الموارد المالية ليعاود بعد ذلك معدل نمو الناتج إلى الانخفاض مجدداً، ومن الجدول يلاحظ ان معدل نمو عرض النقد في اغلب سنوات المدة كان بمعدل اعلى من نمو الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة وهذا ما انعكس في تصاعد معدلات التضخم .

جدول (3) تطور معدل التضخم في العراق 1990 - 2003م (مليون دينار)

المدة	عرض النقد M ₁	الناتج المحلي الاجمالي الثابت ١٩٨٨ ١٠٠=	معدل نمو عرض النقد	معدل نمو الناتج المحلي لاجمالي	معدل التضخم
1990	15359.3	10130	-	-	٥١.٠
1991	24670	7135	60.6	- 58.3	186.5
1992	43909	8964	77.9	25.6	98.7
1993	86430	13318	96.8	48.5	307.6
1994	238901	12703	176.4	- 4.6	492.2
1995	705064	10377	195.1	-18.3	351.4
1996	960503	15528	36.2	49.6	-15.4
1997	1038097	18926	8.0	21.8	23.03
1998	1351876	18640	30.2	-1.5	14.7
1999	1483836	21562	9.7	15.6	12.6
2000	1728006	23328	16.4	8.1	5.0
2001	2159089	25689	24.9	10.1	26.4
2002	3013601	30344	39.5	57.0	19.3
2003	5773601	27000	-3.8	-33.0	32.6

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، عدد خاص 2003م

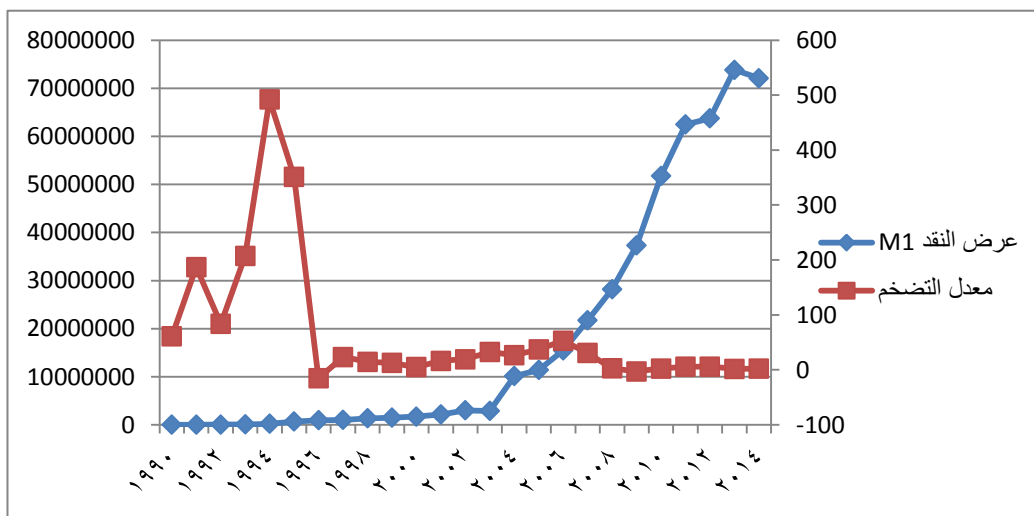
٢ - اتجاهات معدل التضخم للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٦ : ومن هنا فلقد تركت الاتجاهات السعرية التي مر بها الاقتصاد العراقي منذ بداية فرض العقوبات الدولية في مطلع عقد التسعينيات من القرن الماضي ولغاية عام 2006 معدلات تضخم سنوية في اجمالها بلغت ما يقارب (50 %) لتعكس بذلك وجود مشكلة هيكلية اصبحت متأصلة في مكونات الاقتصاد الكلي في العراق والذي بات يعاني من اختلال التوازن بين قطاع الخدمات والتوزيع وبين قطاع الانتاج السلعي (باستثناء القطاع النفطي) . وعلى الرغم من التطورات الايجابية التي شهدتها المدة 2003 - 2006م والتحول نحو الاندماج في الاقتصاد الدولي والمتمثلة في حالة الهبوط النسبي للتضخم واعتدال الاسعار والاسعار النسبية، الا انه ومنذ شهر شباط 2006م ظهر اتجاه مغاير للظاهرة التضخمية وكما في الجدول (٤) فبعد ان بلغ متوسط التضخم السنوي لشهر كانون الثاني (20%) وهو الاقل اثناء اثناء ثلاث سنوات ، سجل الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر للتضخم متوسطا سنويا بلغ (53 %) لشهر آذار 2006 (الشيببي، ٢٠٠٧: ١٠).

جدول (4) تطور الضغط التضخمي في العراق 2004 - 2014م (مليون دينار)

المدة	عرض النقد M ₁	النتاج المحلي الاجمالي الثابت	معدل نمو عرض النقد	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	معدل التضخم
2004	10148626	42000	-	-	27
2005	11399125	43000	12.3	4.4	37
2006	15460060	48000	35.6	10.1	53.2
2007	21721167	48511	40.5	1.3	50.3
2008	28189934	51716	29.8	6.6	2.7
2009	37300030	54720	32.3	5.9	7.1
2010	51743489	58495	38.7	6.8	2.5
2011	62473929	64081	20.6	9.5	5.6
2012	63735871	70201	2.0	9.5	6.1
2013	73830964	73158	15.8	4.2	1.9
2014	72087457	68122	-2.3	-1.8	2.2
2015	71327541	68010	-1.1	-0.2	1.4
2016	70234175	67312	-1.0	-0.9	2

المصدر : البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات سنوية 2004 - 2014م

شكل (٤) تطور عرض النقد بالمعنى الضيق ومعدلات التضخم في العراق للمدة ١٩٩٠ - ٢٠١٤



تم اعداده بالاعتماد على بيانات لجدول (٤)

وسلك التضخم مسارا اخر اكثر خطورة بعد ان بلغت نسبة الزيادة الشهرية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في شهر تموز 2006م قرابة (70%) مقارنة بالنسبة نفسها من العام 2005م ، وكذلك واصل التضخم ارتفاعه ليلبغ ما نسبته (76.6%) في شهر اب 2006م مقارنة بعام 2005، عاكسا بذلك مرحلة جديدة في غاية الحرج الاقتصادي ، وعند مقارنة هذه التطورات السعرية بمستويات البطالة ومعدلاتها التي بلغت حوالي 50% فان ذلك يؤكد ان الاقتصاد العراقي يتخبط في ظواهر الركود التضخمي (صالح ، ٢٠٠٦ : ٢). ان هذا الاتجاه التصاعدي الجديد في التضخم سببه عاملان رئيسان اولهما هو ما ولده الانفاق الكلي او الطلب الكلي من تأثير كبير على السلع والخدمات في الاقتصاد نتيجة للتوسع الكبير في المصروفات الحكومية ذات الطبيعة الاستهلاكية من رواتب واجور ومدفوعات تحويلية نسبة إلى الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي والتي ازدادت من (٣٥%) في العام ٢٠٠٤م إلى (٦٠%) في الموازنات السنوية للأعوام ٢٠٠٥ - ٢٠٠٨م ، وثانيهما اختناقات العرض في القطاع الحقيقي والتي تمثلت في عجز قطاع تجهيز الوقود والطاقة واثاره السلبية على تكاليف النقل والمواصلات والتكاليف الانتاجية والتسويقية الاخرى (صالح، ٢٠٠٨: ١). وبسبب عدم مرونة حركة عناصر الانتاج وعدم التوازن بين الطلب والعرض في القطاعات الاقتصادية المختلفة والقيود التكنولوجية ونواقص السوق التي تحد من حركة الموارد استجابة إلى اشارات السوق وهذا يتطلب دراسة التضخم وتحليله على ضوء التركيب الهيكلي للاقتصاد، وهكذا فان التضخم هو نتيجة حتمية لوجود الاختناقات والقيود في الاقتصاد الوطني وبالتالي فهو يصبح حالة حتمية لكل اقتصاد يحاول ان يحقق نمواً سريعاً في ظل وجود قيود واختناقات ، ومن خلال متابعة معدلات التضخم في العراق ولغاية عام 2014م يمكن القول ان السلطة النقدية نجحت في خفض معدلات

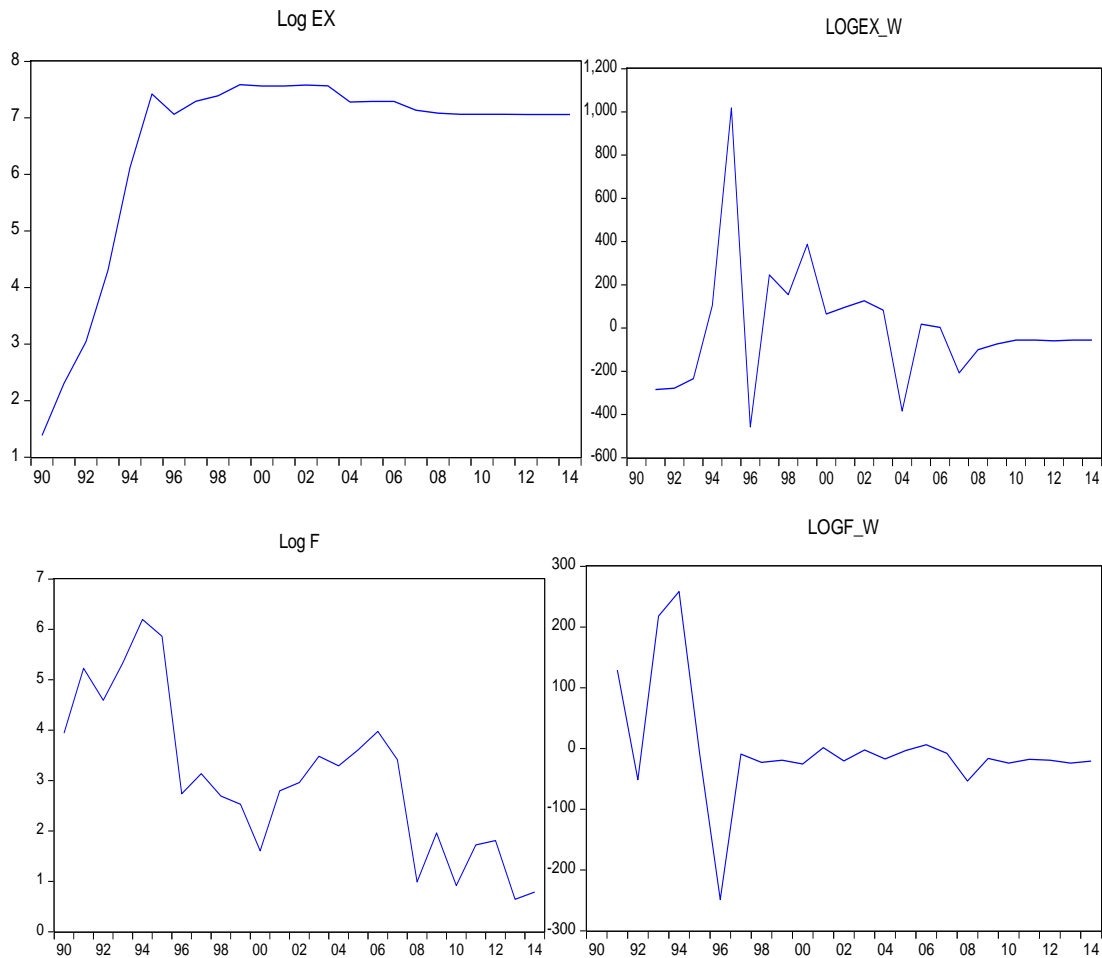
التضخم بوصفه هدفاً أساسياً للسياسة النقدية ومرتبباً بجوهر الاستقرار الاقتصادي إلى مستويات تدخل ضمن المعدل المقبول، وكان لعمليات السوق المفتوحة ممثلة بمزادات العملة اليومية التي يقيمها البنك المركزي دوراً كبيراً في التحكم بالمعروض النقدي والحد من تنامي المستوى العام للأسعار وهو الأمر الذي قاد إلى تحسن قيمة الدينار العراقي .

ثالثاً : تقدير العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في العراق

1 - نتائج اختبارات السكون

أ - الرسم البياني للسلاسل الزمنية: يبين الشكل (٥) السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة بالصيغة اللوغاريتمية ويمكن ان يلاحظ ان هذه السلاسل الزمنية لمتغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم يمكن ان تكون غير ساكنة عند المستوى (Level) حيث يبدو اتجاهها متزايداً وانها يمكن ان تصبح اكثر استقراراً بعد اخذ الفروق الاولى (First difference) بوجود حد ثابت ، ولغرض التحقق من مدى استقرارية المتغيرات الاقتصادية المدروسة لابد من اجراء اختبارات اخرى مثل دالة الارتباط الذاتي واختبارات جذر الوحدة .

شكل (٥) التطور البياني لكل من التضخم وسعر الصرف في العراق ١٩٩٠-٢٠١٦



المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (eviews9)

ب- نتائج دالة الارتباط الذاتي: يوضح الجدول (٥,6) دالة الارتباط الذاتي (ACF) لمتغيري معدل التضخم وسعر الصرف حيث تشير نتائج دالة الارتباط الذاتي للمتغيرين إلى عدم الاستقرار عند المستوى واصبحت ساكنة عند اخذ الفرق الاول لها عند حدود ثقة (٥%) حيث تشير دالة الارتباط الذاتي لمعدل التضخم في العراق (F) عند المستوى تختلف اختلافاً معنوياً عن الصفر وتتناقص تدريجياً نحو الصفر وحتى الفجوة الرابعة (K=4) وهي خارج حدود الثقة وهذا يعني وجود ارتباط بين قيم هذه السلسلة وبالتالي عدم استقرارها وعند اخذ الفروق الاولى لهذه السلسلة اصبحت ساكنة وانخفضت قيم (ACF) عند الفجوة الاولى إلى (٠.05) وهي ضمن حدود الثقة (5%) ، كما تشير دالة الارتباط الذاتي (ACF) لمتغير سعر الصرف في العراق (EX) ان هذه السلسلة غير ساكنة عند المستوى وتتناقص تدريجياً نحو الصفر وحتى الفجوة الخامسة (K=5) وهي خارج حدود الثقة وهذا يشير إلى وجود ارتباط بين قيم هذه السلسلة وبالتالي عدم استقرارها عند المستوى ايضاً ، ولكن بعد اخذ الفروق الاولى اصبحت هذه السلسلة ساكنة واصبحت قيم (ACF) منخفضة عند الفجوة الاولى وهي ضمن حدود الثقة وهذا يؤشر استقرار سلسلة البيانات عند الفروق الاولى .

جدول (٥) دالة الارتباط الذاتي لمعدل التضخم

نتائج متغير معدل التضخم LF البيانات عند				نتائج متغير معدل التضخم LF البيانات			
رق ١				د المستوى			
Sample: 1990 2014 Included observations: 24				Sample: 1990 2014 Included observations: 25			
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC
		1	0.055			1	0.630
		2	-0.47...			2	0.225
		3	0.070			3	0.160
		4	0.042			4	0.049
		5	-0.20...			5	-0.08...
		6	-0.01...			6	-0.07...
		7	-0.01...			7	-0.07...
		8	0.011			8	-0.06...
		9	-0.00...			9	-0.04...
		1...	-0.02...			1...	-0.03...
		1...	0.026			1...	-0.01...
		1...	0.081			1...	-0.00...

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9)

جدول (٦) دالة الارتباط الذاتي لسعر صرف الدينار العراقي

نتائج متغير سعر الصرف LEX البيانات عند برقاالاول				نتائج متغير سعر الصرف LEX البيانات عند مستوى			
Sample: 1990 2014 Included observations: 24				Sample: 1990 2014 Included observations: 25			
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC
		1 -0.10...	-0.10...			1 0.798	0.798
		2 0.083	0.073			2 0.616	-0.05...
		3 0.063	0.080			3 0.408	-0.18...
		4 0.226	0.239			4 0.185	-0.19...
		5 -0.02...	0.017			5 -0.05...	-0.22...
		6 -0.04...	-0.09...			6 -0.12...	0.250
		7 -0.04...	-0.10...			7 -0.25...	-0.25...
		8 0.065	0.006			8 -0.33...	-0.09...
		9 -0.27...	-0.26...			9 -0.41...	-0.21...
		1... -0.10...	-0.15...			1... -0.38...	0.167
		1... 0.016	0.052			1... -0.33...	0.158
		1... -0.11...	-0.06...			1... -0.28...	-0.28...

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9)

ج- نتائج اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) : يبين الجدول (٧) نتائج اختبار جذر الوحدة (الاستقرارية) للمتغيرات الاقتصادية المدروسة باستعمال اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) وتبين انها كانت غير ساكنة عند المستوى بحدود ثقة (٥%) سواء بوجود حد ثابت ام حد ثابت واتجاه عام او بدونها وانها اصبحت ساكنة عند اخذ الفرق الاول لها ، وعلى هذا الاساس فانه يمكن القول ان السلاسل الزمنية قد عكست عدم استقرارية عند المستوى واستقرارية عند الفرق الاول بمعنى انها متكاملة من الدرجة الاولى (1) .

$$EX \sim I(1)$$

$$F \sim I(1)$$

جدول (٧) نتائج اختبار ديكي فولر الموسع

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت	حد ثابت اتجاه عام	لا حد ثابت اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت اتجاه عام	لا حد ثابت اتجاه عام
	prop*	prop*	prop*	prop*	prop*	prop*
EX	0.2204	0.7212	0.5875	0.0002*	0.0004*	0.0000*
F	0.2661	0.2139	0.0646	0.0017*	0.0101*	0.0001*

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9)

د- نتائج اختبار **Phillips-Perron PP**: لما للسكون من تاثير كبير في نتائج الاختبارات القياسية يوضح الجدول (٨) اختبار جذر الوحدة حسب طريقة PP والذي تشير نتائجه كما في اختبار ديكي فولر إلى وجود جذر الوحدة في السلسلتين ولكلا المتغيرين سواء أكان في حالة وجود حد ثابت فقط أو حد ثابت واتجاه زمني أو بدون حد ثابت ولا اتجاه زمني عند المستوى، مما يعني عدم امكانية رفض فرضية العدم ، وتشير نتائج الاختبار إلى تحقق صفة السكون بعد اخذ الفرق الاول للمتغيرين الامر الذي يعني عندها يمكن رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة .

جدول (٨) نتائج اختبار جذر الوحدة حسب PP

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت	حد ثابت اتجاه عام	لا حد ثابت اتجاه عام	حد ثابت	حد ثابت اتجاه عام	لا حد ثابت اتجاه عام
	prop*	prop*	prop*	prop*	prop*	prop*
EX	0.2204	0.7578	0.5986	0.0002*	0.0003*	0.0000*
F	0.2041	0.1770	0.0558	0.0000*	0.0000*	0.0000*

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9)

٢ - نتائج اختبار سببية جرانجر (Test of Granger Causality)

يبين الجدول (٩) نتائج العلاقة السببية بين متغيرات الانموذج باستعمال طريقة جرانجر في اختبار العلاقة السببية ، والذي يختبر الفرضية الصفرية (H_0) لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة مقابل الفرضية البديلة (H_1) توجد علاقة سببية . واطهرت النتائج وجود علاقة سببية معنوية متجه من معدل التضخم (F) إلى سعر الصرف (EX) ، عند مدة تباطؤ زمني واحدة ($P=0.08$) وكذلك بفترتين متباطئتين (0.04) اي ان معدل التضخم يؤثر معنوياً في سعر الصرف ($F \rightarrow EX$) وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي وعليه تم رفض الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين ، وتشير النتائج عند فترة تباطؤ واحدة إلى وجود علاقة سببية معنوية قوية متجه من سعر الصرف (EX) إلى معدل التضخم (F) عند مدة تباطؤ زمني واحد ($P=0.00$) وعند فترتين متباطئتين ظهرت علاقة سببية معنوية قوية ايضا ($P=0.00$) وهذا يتفق مع المنطق الاقتصادي اذ تم رفض فرضية العدم (H_0) التي تنص على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرين .

جدول (٩) نتائج اختبار سببية جرانجر

القرار	prob	F-statistic	Lags	Null Hypothesis
				لا توجد علاقة سببية H_0 الفرضية الصفرية
H_0 : رفض	0.080	3.33317	1	F does not Granger Cause EX
H_0 : رفض	0.000	16.0879	1	EX does not Granger Cause F
H_0 : رفض	0.042	3.72006	2	F does not Granger Cause EX
H_0 : رفض	0.005	6.72638	2	EX does not Granger Cause F

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9)

٣ - نتائج اختبار التكامل المشترك **Johansen- Juselius**: يستعمل هذا الاختبار في حالة السلاسل الزمنية الصغيرة من خلال منهج الامكان الاعظم وكذلك في حالة وجود اكثر من متغيرين (Odili,2014:26) لاختبار مدى وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة على الرغم من الاختلافات والاختلالات قصيرة الاجل التي يمكن ان تظهر، ويتطلب استعمال اختبار جوهانسون ان تكون جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة متكاملة من الدرجة الاولى (1) . ا . وحيث ان نتائج اختبار الاستقرارية اظهرت ان كل من معدل التضخم وسعر الصرف ساكنة عند الفرق الاول فان ذلك يعني امكانية استعمال هذا الاختبار، ويتم في طريقة جوهانسون للتكامل المشترك اختبار فرضية العدم (H_0) والتي تنص على عدم وجود متجه تكامل مشترك مقابل الفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على وجود تكامل مشترك واحد على الاقل بين المتغيرات ، وذلك من خلال استعمال اختبار الأثر (Trace test)، واختبار القيمة العظمى (Maximum Eigenvalue test).

$$H_0 : r = 0 \text{ عدم وجود تكامل مشترك}$$

$$H_1 : r \geq 1 \text{ وجود تكامل مشترك واحد على الاقل}$$

فاذا كانت هذه المتغيرات متكاملة تكاملاً مشتركاً فعلى الاكثر يوجد متجه واحدة للتكامل المشترك فيما بينهما، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات بمعنى ميل المتغيرات إلى التوازن في الاجل الطويل على الرغم من وجود تغيرات واختلاف قصير الاجل. ويتبين من الجدول (١٠) وجود علاقة متجه تكامل مشترك واحد بين المتغيرات المدروسة أكان وفقاً لاختبار الأثر (Trace Test) حيث كانت القيمة المقدره أكبر من القيمة الحرجة وعند مستوى ($P=0.035$)، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) بعدم وجود اي متجه للتكامل المشترك وقبول الفرضية البديلة (H_a) بوجود متجه تكامل مشترك واحد فقط عند مستوى (٥%) بين المتغيرين، اما بالنسبة لاختبار القيمة العظمى فقد كانت القيمة المقدره اصغر من

القيمة الحرجة وكانت العلاقة غير معنوية عند مستوى (0.109) وهي اكبر من المستوى (0.05) مما يعني عدم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين ، أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك طويل الاجل مما يعني قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة ، ويتضح من نتائج اختبار التكامل المشترك عدم وجود حسم للنتائج حيث كان اختبار الاثر معنويا عند مستوى اقل من 0.05. بينما كانت نتائج اختبار القيمة العظمى غير معنوية عند مستوى اعلى من 0.05 ويمكن ان يعزى السبب في ذلك إلى التشوهات الكبيرة في البيانات خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٤ والتي انعكس تأثيرها على مجمل السلسلة الزمنية للمتغيرين.

جدول (١٠) نتائج اختبار التكامل المشترك

القرار	فرضية العدم H ₀	الفرضية البديلة H _a	prob	القيم الاحصائية statistic value	القيم الحرجة Critical value
Trace test indicates	اختبار Trace				
1 cointegrating egn(s) at the	R=1	R=0	0.0359	15.49471	16.44608
0.05 level	R=2	R≤1	0.0355	3.841466	4.418967
	اختبار Maximum				
القرار	فرضية العدم	الفرضية البديلة	prob	القيم الاحصائية statistic value	القيم الحرجة Critical value
Max-eigenvalue test	R=1	R=0	96١٠.0.	14.26460	12.02712
indicates 1 cointegrating egn(s)	R=2	R≤1	0.0355	4.418967	3.841466
at the 0.05 level					

المصدر : تم اعداده بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9)

الخلاصة : بعد ان تم التحليل النظري للعلاقة بين سعر صرف الدينار ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي ، كان لا بد من بيان فيما إذا كانت السلاسل الزمنية مستقرة من عدمها، وتطلب ذلك إجراء اختبارات جذر الوحدة، وتبين أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى، وفي ضوء ذلك، تم استخدام اختبار منهجية جرانجر للسببية التكامل المشترك بطريقة انجل - وجرانجر ، وذلك للتحقق من مدى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما، واتضح من خلال التحليل ان العلاقة التوازنية بين سعر الصرف ومعدل التضخم في الاقتصاد العراقي غير محسومة بسبب فشل اختبار الامكان الاعظم في اثبات وجود هذه العلاقة . وبالتالي عدم تحقق فرضية وجود علاقة توازنية طويلة الامد بين هذين المتغيرين خلال فترة الدراسة . ويمكن تفسير سبب غياب العلاقة بين المتغيرين في الاقتصاد العراقي إلى التشوهات البنوية في الاقتصاد العراقي واضمحلال دور السياسة النقدية في التأثير على اتجاهات سعر الصرف خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٠٣ بسبب

الرقابة الشديدة المفروضة على نظام الصرف والانتقال من نظام سعر الصرف الثابت إلى نظام سعر الصرف المعووم المدار عام ٢٠٠٤ حيث انعكس سلبيًا على طول فترة الدراسة .

المراجع :

- ١- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، نشرات سنوية مختلفة .
- ٢- حاتم ، جورج حاتم ، دور سعر الصرف في تحديد المستوى العام للأسعار واشكالية السياسة النقدية في العراق " مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد ٥٩-٦٠ ، بغداد ، ٢٠١٢ م .
- ٣- الخزرجي ، ثريا عبد الرحيم ، " السياسة النقدية في العراق بين ارث الماضي وتحديات الحاضر " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الثالث والعشرون ، ٢٠١٠ .
- ٤- خضير ، باسل عباس ، " مبيعات البنك المركزي وعلاقتها باحتياطي العراق من الدولار " ٢٠١٦ .
- ٥- داغر ، محمود محمد ، " سعر صرف الدينار العراقي ما بين النظام الواقعي والنظام المعلن للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠١٤ م " ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، بغداد ، ٢٠١٥ م .
- ٦- الربيعي ، فلاح خلف ، تطور ظاهرة التضخم في الاقتصاد العراقي ، الحوار المتمدن ، العدد ٢٢٤٤ ، ٢٠٠٨ .
- ٧- ريهي ، احمد علي " سعر الصرف والتضخم في سنوات الحصار " شبكة الاقتصاديين العراقيين ، بغداد .
- ٨- الشيببي، سنان محمد ، "مزد العملة الاجنبية .. ازمة بنك مركزي ام ازمة اقتصاد " شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ٢٠١٣ .
- ٩- الشيببي ، سنان محمد ، ملامح السياسة النقدية في العراق ، امانة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، ابو ظبي ، ٢٠٠٧ م .
- ١٠- صالح ، مظهر محمد ، " الفجوة النقدية الواقع الراهن وحسابات المستقبل " مجلة المجمع العلمي ، الجزء الاول ، المجلد السابع والاربعون ، بغداد ، ٢٠٠٠ م .
- ١١- صالح ، محمد مظهر : الاتجاهات الراهنة للتضخم في العراق ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٦ .
- ١٢- صالح ، مظهر محمد : السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٨ .
- ١٣- صالح ، مظهر محمد " السياسة النقدية والمالية والسيطرة على متغيرات التضخم واسعار الصرف " البنك المركزي العراقي ، بغداد ، ٢٠١١ م .
- ١٤- عاصم ، محمد صالح ، " اوراق اقتصادية في السياسة النقدية والاصلاح النقدي " دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الاولى ، بغداد ، ٢٠١٤ م .
- ١٥- عبد النبي ، وليد عيدي ، " مزد العملة الاجنبية ودوره في استقرار سعر صرف الدينار العراقي " البنك المركزي العراقي ، بغداد .
- ١٦- لعبيي ، ميثم ، " هل ثمة بديل عن مزد العملة " شبكة الاقتصاديين العراقيين ، ٢٠١٥ .
- ١٧- ميرزا ، علي ، " سوق الصرف في العراق منذ اقرار موازنة ٢٠١٥ " شبكة الاقتصاديين العراقيين ، بغداد ، ٢٠١٥ م .
- ١٨- الورد ، موسى ابراهيم : التضخم الاقتصادي في العراق .. اسباب واثارا ومعالجات ، كلية الادارة والاقتصاد ، ندوة التضخم ، العدد ٣ ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٦ م .